إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 10/166
للنشر الفوري
٢٤ إبريل ٢٠١٠

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية المنبثقة عن مجلس محافظي صندوق النقد الدولي في اجتماعها الحادي والعشرين

برئاسة معالي الدكتور يوسف بطرس غالي، وزير مالية مصر، في ٢٤ إبريل ٢٠١٠

١- *الاقتصاد العالمي:* تبدو دلائل التعافي الاقتصادي مشجعة في الوقت الراهن، لكن هناك تحديات عديدة ينبغي التصدي لها على أساس تعاوني. وسنواصل العمل لتنفيذ خروج كل بلد عضو تدريجيا من مرحلة التنشيط الاستثنائي، مدركين الوتيرة المتباينة للتعافي الاقتصادي واحتمال انتشار الآثار عبر البلدان والمناطق. ولا زلنا على التزامنا التام بتنفيذ السياسات التي تتوافق كمجموعة مع أهدافنا الرامية إلى تحقيق الاستقرار والتوازن في الاقتصاد العالمي، والعودة إلى إنشاء فرص العمل، والتوصل إلى استقرار الأسعار، وتجنب الحمائية بكل صورها. ونحن ملتزمون التزاما قويا بضمان استمرارية الموارد العامة ومعالجة مخاطر الديون السيادية. وندعو الصندوق إلى الاستمرار في تعزيز متابعته للتطورات الاقتصادية والمالية العالمية وتقديم المشورة بشأن السياسات. ونرحب بدعم الصندوق لعملية التقييم المتبادل التي أنشأتها مجموعة العشرين، والتي يُنتظر أن تساعد على توجيه الأعضاء نحو نمو قوي ومتوازن على أساس قابل للاستمرار.

٢- *القطاع المالي:* كانت مشكلات القطاع المالي هي جوهر الأزمة الأخيرة. ولا يزال من الضروري تقوية التنظيم والرقابة في القطاع المالي وإكسابه قدرة أكبر على تحمل الأزمات، لكن هذه المهمة لم تكتمل بعد. ونحن متفقون على مضاعفة الجهود لصياغة منهج تعاوني ومتسق نحو إقامة نظام مالي عالمي مستقر يمكن أن يدعم التعافي الاقتصادي. ونتطلع إلى موافاتنا بالتقرير المزمع عن حالة التقدم والأولويات في هذه القضايا. ونتطلع أيضا إلى استكمال المراجعات في إطار "برنامج تقييم القطاع المالي" بالنسبة للبلدان ذات النظم المالية المؤثرة نظاميا. ونحن نؤيد الجهود المتواصلة لتحديد المخاطر النظامية وقنوات انتقالها، ونتطلع إلى موافاتنا بتقرير عن الجهود المبذولة في معالجة ثغرات البيانات، ونؤيد استكشاف معيار تطوعي ممكن لنشر البيانات المالية على أساس تشاوري واسع النطاق، مع احترام ظروف كل بلد عضو. ونتطلع لمناقشة جهود الصندوق فيما يتعلق بمجموعة من الخيارات المتاحة حول الكيفية التي تتيح للقطاع المالي تقديم مساهمة كبيرة وعادلة لتغطية أعباء الدعم الحكومي الاستثنائي، مع الحد من فرط المخاطرة، والمساهمة في تشجيع تكافؤ الفرص، واحترام ظروف كل بلد عضو.

٣- *البلدان منخفضة الدخل:* نرحب بالتعافي الجاري في كثير من البلدان منخفضة الدخل، مما يعكس تحسن الأطر الاقتصادية الكلية فيها وفعالية إجراءاتها على مستوى السياسات والدعم المقدم من المجتمع الدولي. ونتوجه بالشكر إلى البلدان الأعضاء التي تعهدت بموارد إضافية في هيئة قروض وموارد لدعم القروض الميسرة، كما ندعو المانحين الآخرين إلى تقديم المساهمات. ونرحب بما تم مؤخرا من اعتماد الإطار المعني بتيسير تعبئة الموارد اللازمة لإقراض البلدان منخفضة الدخل بشروط ميسرة. ونتطلع إلى قيام الصندوق بالبحث في المقترحات التي تتيح للبلدان التي أصابتها كوارث طبيعية الحصول على مساعدات استثنائية لتخفيف أعباء ديونها، وكذلك المشاركة من هذا المنطلق في الجهود الدولية لتخفيف ديون هايتي.

٤- *إصلاح صندوق النقد الدولي:* نعلن التزامنا بتسريع وتيرة العمل على تعزيز شرعية الصندوق ومصداقيته وفعاليته عن طريق إصلاحات الحصص والحوكمة وتحديث رقابته وصلاحياته التمويلية.

- *إصلاحات الحصص وإصلاحات الحوكمة الأخرى:* نحث كافة البلدان الأعضاء على إصدار موافقة عاجلة على إصلاح نظام الحصص والأصوات المتفق عليه في عام ٢٠٠٨. ونتعهد باستكمال مراجعة حصص العضوية قبل يناير ٢٠١١ وفقا للمحددات المتفق عليها، مع استيفاء إصلاحات الحوكمة الأخرى على التوازي. ونحيط علما بتقرير المجلس التنفيذي حول التقدم في قضايا الحصص والحوكمة وننوي مواصلة المشاركة الفعالة في هذه القضايا. وسوف نتناول هذه القضايا في الاجتماعات السنوية، واستعدادا لذلك ندعو إلى التعجيل بإنجاز العمل الكبير الذي لا يزال لازما بشأن مجموعة الإصلاحات الكاملة المعنية بالحصص وإصلاحات الحوكمة الأخرى، بما في ذلك اختيار أعضاء الإدارة العليا، والمشاركة الوزارية، وتشكيل وحجم المجلس التنفيذي، والأغلبيات التصويتية، والتنوع بين العاملين. ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه حول "الاتفاقيات الجديدة للاقتراض". ونتطلع إلى التنفيذ الكامل لنموذج الدخل الجديد، كما نرحب باستهلال الصندوق عمليات بيع الذهب، ونحث كافة البلدان الأعضاء على إصدار موافقة عاجلة على الإصلاح المتفق عليه في عام ٢٠٠٨ لمنح الصندوق صلاحيات أوسع في الاستثمار.

- *الصلاحيات:* نثني على جهود الصندوق المكثفة في تلبية احتياجات الأعضاء في تعاملهم مع تداعيات هذه الأزمة. وقد أبرزت الأزمة أهمية تحسين تحليل المخاطر والروابط النظامية، وتجنب الخطر المعنوي، والتحرك لمواجهة مثل تلك الأزمات حسب مقتضى الحال استنادا إلى أنصبة الحصص الكافية وغيرها من الموارد وتسهيلات دقيقة التصميم تقترن بضمانات وقائية كافية. وفي هذا السياق، نرحب بالعمل المهم الجاري بشأن صلاحيات الصندوق ومسؤولياته في مجالات الرقابة والإقراض واستقرار النظام النقدي والمالي الدولي. وإننا نحث على إجراء نقاش مستفيض وصريح يهدف إلى تعزيز فعالية الصندوق في هذه المجالات، وهو ما يتضمن مناقشة أساسية حول السبل الكفيلة بتحسين تركيز وفعالية أعمال الرقابة، والوقاية من الأزمات، وخيارات تحسين شبكة الأمان المالي العالمية بالاستناد إلى حوافز سليمة. وندعو الصندوق إلى دراسة خيارات السياسة الأخرى لتشجيع الاستقرار العالمي طويل الأجل وسلامة عمل النظام النقدي الدولي. وفي نفس الوقت، ندعو الصندوق إلى تكثيف عمله الرقابي، بما في ذلك عن

طريق زيادة التركيز على القضايا المالية–الكلية، والتدفقات الرأسمالية، والمخاطر النظامية وانتقال آثار الأزمات. وندعو البلدان الأعضاء للوفاء بالتزاماتنا التي تنص عليها المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس الصندوق. ونتطلع إلى إبلاغنا باتخاذ خطوات ملموسة في هذا الخصوص أثناء اجتماعنا القادم.

٥- *الاجتماع القادم:* سوف يعقد اجتماعنا القادم في العاصمة واشنطن بتاريخ ٩ سبتمبر ٢٠١٠.

قائمة الحضور

رئيس اللجنة

يوسف بطرس غالي

المدير العام

دومينيك ستراوس–كان

الأعضاء أو المناوبون

أولوشيغون أغانغا، وزير المالية، نيجيريا
إبراهيم العساف، وزير المالية، المملكة العربية السعودية
سلطان بن ناصر السويدي، محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
(مناوبا عن عبيد حميد الطاير، وزير الدولة للشؤون المالية، دولة الإمارات العربية المتحدة)
إرنستو كورديرو أرويو، وزير المالية والائتمان العام، المكسيك
أليستير دارلينغ، وزير الخزانة، المملكة المتحدة
هوزيه دي غريغوريو، رئيس البنك المركزي، شيلي
ماريا فان دير هويفن، وزيرة المالية المؤقتة، هولندا
(مناوبة عن يان كيس دي ياغر، وزير المالية، هولندا)
جيمس مايكل فلاهيرتي، وزير المالية، كندا
تيموثي غايثنر، وزير الخزانة، الولايات المتحدة الأمريكية
ناوتو كان، وزير المالية، اليابان
إيركي ليكانين، محافظ بنك فنلندا المركزي
(مناوبا عن ييركي كاتاينن، وزير المالية، فنلندا)
ألكسي كودرين، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية، الاتحاد الروسي
كريستين لاغارد، وزيرة الاقتصاد والصناعة والعمل، فرنسا
محمد لقصاصي، محافظ بنك الجزائر المركزي
غويدو مانتيغا، وزير المالية، البرازيل
هانز–رودولف ميرز، وزير المالية، سويسرا

أحمد حسني محمد حنظلة، وزير المالية الثاني، ماليزيا
دوفوري سوباراو، محافظ بنك الاحتياطي الهندي
(مناوبا عن براناب موخرجي، وزير المالية، الهند)
ماغلوار نغامبيا، وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة والسياحة، غابون
غي كوادن، محافظ البنك الوطني البلجيكي
(مناوبا عن ديدييه رايندرز، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية، بلجيكا)
يورغ أسموسين، سكرتير الدولة، وزارة المالية الاتحادية الألمانية
(مناوبا عن فولفغانغ شويبله، وزير المالية، ألمانيا)
جوليو تريمونتي، وزير الاقتصاد والمالية، إيطاليا
جونغ–هيون يون، وزير الاستراتيجية والمالية، كوريا
تشو شياو تشوان، محافظ البنك المركزي الصيني

المراقبون

أحمد بن محمد آل خليفة، رئيس لجنة التنمية المشتركة
محمد أليبور–جدي، رئيس إدارة الدراسات البترولية، منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)
هايما كاروانا، المدير العام، بنك التسويات الدولية
ماريو دراغي، رئيس مجلس الاستقرار المالي
فيليب إيغر، نائب مدير مكتب مدير عام منظمة العمل الدولية
إينجيل غوريا، الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
باسكال لامي، مدير عام منظمة التجارة العالمية
يويفن لي، رئيس فرع ماليات الديون والتنمية بقسم العولمة واستراتيجيات التنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)
أولي رين، المفوض الأوروبي للشؤون الاقتصادية والنقدية، المفوضية الأوروبية
جومو كوامي سوندارام، الأمين العام المساعد لشؤون التنمية الاقتصادية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، منظمة الأمم المتحدة
جون كلود تريشيه، رئيس البنك المركزي الأوروبي
روبرت زيليك، رئيس مجموعة البنك الدولي.